

بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجته المالية الموحدة المرحلية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. ويتضمن التقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

من المهم التأكيد على أن الأزمة المالية اللبنانية تعتبر فريدة من نوعها مقارنة بأزمات عالمية أخرى. فقد أدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي لا رقم ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ والمستوى المرتفع من عدم اليقين، إلى تحريف مادي غير واقعي وغير ضروري للبيانات المالية، سيما وأنه تم تجاهل تطبيق أهم معيار دولي للمحاسبة، المعيار المحاسبة الدولي رقم ١. في مثل هذه الظروف، كان يجب أن يلغي المعيار المحاسبي الدولي ١ مفاعيل مدين المعيارين حيث ينص بوضوح على أنه في حالات نادرة للغاية، كما هي الحال في لبنان، قد يستنتج مجلس الإدارة أن الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيتناقض مع أهداف البيانات المالية وتحويرها عن إطارها الطبيعي. في مثل هذه الحالة، يتعين على المؤسسة تجاوز متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح التفصيلي عن طبيعة التجاوز وأسبابها وتأثيرها.

أبرز النتائج المالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

- ✓ إجمالي الموجودات وقدره ٣٧,٩ مليار درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٣٣,٤ مليار درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ إجمالي حقوق المساهمين وقدره ٣,٣ مليار درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٤٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ١,٥ مليار درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٧٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ صافي قروض وسلفيات وقدره ٢٢,١ مليار درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٢١,١ مليار درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ١٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ إجمالي ودائع العملاء وقدره ٢٧,٥ مليار درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٤٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٢٥ مليار درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٥٪ مقارنة مع نهاية ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ إيرادات العمليات بقيمة ٤٣٢ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ١٩٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ٣٦٠ مليون درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ٧٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

أبرز النتائج المالية

- ✓ مصاريف عمومية وإدارية وقدره ١٦٣ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ١٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وبلغ ١٢٨ مليون درهم إماراتي، إنخفاض بمعدل ٣٢٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ صافي الربح وقدره ١٢١ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ربح بقيمة ١٢٠ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، وصافي خسارة قدره ١٩٥ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع صافي خسارة قدرها ٤٦٧ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢١ بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
- ✓ نسبة الفروض والمطلوبات إلى الودائع ٨٤,٦٪
- ✓ نسبة الفروض غير العاملة (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات) ٢,٠٪
- ✓ نسبة كفاية رأس المال ١١,٧٪ ونسبة رأس المال الشق الأول (قبل التضخم المفرط) ١٠,٥٪

مقتطفات بيان الدخل

(ملايين الدراهم)	يونيو ٢٠٢٢	يونيو ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٢	يونيو ٢٠٢١
	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
صافي إيرادات الفوائد	٢٨٩	٢٢٥	٢٢٦	٢٤٣
الإيرادات من غير الفوائد	١٤٣	١٣٧	١٣٤	١٤٠
إيرادات العمليات	٤٣٢	٣٦٢	٣٦٠	٣٨٣
صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	(١٤٠)	(٦٣)	(١٣٨)	(٥٤)
مصاريف عمومية وإدارية	(١٦٣)	(١٦٢)	(١٢٨)	(١٨٧)
الربح/(الخسارة) الصافي للفترة	١٢١	١٢٠	(١٩٥)	(٤٦٧)
مجموع الربح/(الخسارة) الشامل للفترة	١٣٣	١٤٠	٥٣	(٤٤٧)
الربح/(الخسارة) على السهم - فلس	٥,٥٠	٥,٤٥	(٨,٩٠)	(٢١,٢٠)



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

مقتطفات بيان المركز المالي

ديسمبر ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٢	ديسمبر ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٢	(ملايين الدراهم)
بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	
٣٣,٥٦٢	٣٣,٣٦٠	٣٨,٢٧٠	٣٧,٩٠٤	مجموع الموجودات
٢١,٣١٤	٢١,١٤٠	٢٢,٣٩٨	٢٢,٠٨٩	قروض وسلفيات
٢٣,٧٥٧	٢٥,٠٠٣	٢٦,٤٩٢	٢٧,٥٣٨	ودائع العملاء
١,٤١١	١,٥١٢	٣,٢٠٢	٣,٣٣٥	مجموع حقوق المساهمين
٣,٥٥٥	٣,٢١١	٣,٨٤٩	٣,٥٦٠	التزامات ومطلوبات طارئة

مقتطفات النسب الرئيسية

ديسمبر ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٢	ديسمبر ٢٠٢١	يونيو ٢٠٢٢	
بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	قبل معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	
٪٠,١٣	(%١,١٧)	٪٠,٥٩	٪٠,٦٤	عائد على الموجودات
٪٣,٠٠	(%٢٥,٨٧)	٪٧,٠٢	٪٧,٢٥	عائد على حقوق المساهمين
٪١,٠٤	٪١,٥٧	٪١,٣٠	٪١,٧٤	صافي هامش الفائدة
٪٤٣,١٣	٪٣٥,٦٨	٪٤٢,٢٠	٪٣٧,٩٣	نسبة التكلفة إلى الدخل
٪٦,٥١	٪٦,٥٠	٪٧,٠٣	٪٧,١٧	نسبة القروض غير العاملة (إجمالي)
٪١٣٢,١٣	٪١٤٢,٦٩	٪١٢٩,١١	٪١٣٦,٧٣	نسبة تغطية القروض غير العاملة
				نسبة القروض والسلفيات إلى
٪٨٩,٧٢	٪٨٤,٥٥	٪٨٤,٥٥	٪٨٠,٢١	الودائع
٪١٠,٧٩	٪١١,٦٥	٪١٠,٧٩	٪١١,٦٥	نسبة كفاية رأس المال
٪٩,٦٢	٪١٠,٤٦	٪٩,٦٢	٪١٠,٤٦	نسبة رأس المال الشق الأول



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

تستند المناقشات والتعالييل أدناه إلى الأرقام بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

تستمر المجموعة بالحفاظ على مستوى عالي الجودة للأصول ومقاييس أخرى متينة نتيجة للإلتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظم ومركز للإقراض وسيل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٥ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٣,٨:٢٠ مليار درهم)، مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ٨٤,٥٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩,٧٢٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٣٥,٦٨٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٣,١٣٪).

تشهد عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تداعيات أحداث غير مسبقة ناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، حيث إمتثلت المجموعة للتعميم رقم ١٣١٢٩ الصادر عن البنك المركزي في لبنان ("BDL") بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدعو إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة ٢٠٪ قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. من المهم التأكيد على أن الدخل التشغيلي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") قبل المخصصات وتطبيق معايير التضخم المفرط بقي على نفس مستويات العام الماضي.

ينشر صندوق النقد الدولي توقعات التضخم، وفقاً لمعلومات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر ٢٠٢٠ والمؤشرات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩، يعتبر الاقتصاد اللبناني اقتصاداً شديد التضخم لأغراض تطبيق هذا المعيار وإعادة ترجمة العمليات الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١؛ تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وبالتالي تابعت المجموعة نهاية عام ٢٠٢١ اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ على نتائجها المالية الموحدة، ونتيجة مقاعيل تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية اعتمدت المجموعة ولأول مرة في نهاية ٢٠٢١ معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ أيضاً على شركتها التابعة بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وحساباتها المالية الموحدة.

تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٩، تم إعادة عرض البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار العام في تاريخ إعداد التقرير على المبالغ المقارنة، من أجل عكس التغيرات في القوة الشرائية لليرة اللبنانية، في تاريخ إغلاق البيانات المالية. تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية للفترة الحالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وفقاً لتغيير مؤشر أسعار المستهلك، في تاريخ عرض بياناتها المالية. وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ٩٢١,٤٠ وأغلق عند ١,٢٨٦,٧٦.

يتم الاعتراف بالتأثير السلبي في صافي المركز النقدي والتي تم اشتقاقها على أنها الفرق الناتج عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الربح أو الخسارة المجمع. خلال النصف الأول من ٢٠٢٢، بلغت الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ٢٨٧ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ٥٧٧ مليون درهم).



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على الأصول والالتزامات المقومة بالدولار الأمريكي لشركتنا التابعة اللبنانية، بضرب كل دولار أمريكي بسعر الصرف ١٥٠٧,٥٠ وقسمة النتيجة على معدل منسبة صيرفة البالغ ٢٥,٢٠٠، جعل الدولار يساوي ٦,٠٠ سلتاً. إن فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم. وكما هو مبين، فإنه سيترتب تلقائياً عن هذا فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي، وسيكون لذلك تأثير إيجابي كبير تلقائياً على مستوى حقوق المساهمين للشركة التابعة حيث أن حوالي ٨٠% من أصولها والتزاماتها مقومة بالدولار الأمريكي.

تتأثر البيانات المالية الموحدة المرحلية للبنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التضخم المرتفع والعملات الأجنبية عند توحيد الشركة التابعة للبنك في لبنان. يؤثر هذا على كل بند منفرد في بيان المركز المالي الموحد للبنك وبيان الربح أو الخسارة الموحد. نتيجة لذلك، قد يكون من الصعب على المطلعين على البيانات المالية (التي تشمل مجلس الإدارة، والإدارة، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، ووكالات التصنيف، إلخ) فهم أداء المجموعة بصرف النظر عن تأثير الشركة التابعة لها في لبنان.

بلغ صافي الربح للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ١٢١ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ١٢٠ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية، بلغ صافي الخسارة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ١٩٥ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ٤٦٧ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض صافي الدخل للفترة بمقدار ٣١٦ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ٥٨٧ مليون درهم).

بلغ إجمالي الدخل الشامل للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ١٣٣ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ١٤٠ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية، بلغ إجمالي الدخل الشامل للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٥٣ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: خسارة بقيمة ٤٤٧ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي الدخل الشامل للفترة بمقدار ٨٠ مليون درهم (٣٠ يونيو ٢٠٢١: ٥٨٧ مليون درهم).

بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٣,٣٣٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣,٢٠٢ مليون درهم) قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية. بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعدل صيرفة ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي في البيانات المالية الموحدة المرحلية، بلغ إجمالي حقوق المساهمين للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ١,٥١٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٤١٦ مليون درهم). نتيجة لذلك، إنخفض معدل حقوق المساهمين بمقدار ١,٨٢٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٧٩١ مليون درهم). لو تمّ تطبيق سعر الصيرفة البالغ ٢٥,٢٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي على مكونات الليرة اللبنانية في الميزانية العمومية وبيان الأرباح أو الخسائر فقط، كان إجمالي حقوق المساهمين سيبلغ ٣,٧٠٨ مليون درهم، بدلاً من ١,٥١٢ مليون درهم.



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

تماشياً مع بياناتنا أعلاه، أعلنت الحكومة اللبنانية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ بتغيير قيمة الربط الرسمي للدولار الأمريكي من ١,٥٠٧,٥٠ إلى ١٥,٠٠٠ ابتداء من الأول من نوفمبر ٢٠٢٢. لو تم الاحتفاظ بقيمة ١٥,٠٠٠، لكانت الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة تعكس الأرقام البارزة التالية:

مجموع الموجودات	٣٥,٩١٣ مليون درهم	٣٣,٣٦٠ مليون درهم
مجموع المطلوبات	٣٣,١٥١ مليون درهم	٣١,٨٤٩ مليون درهم
مجموع حقوق الملكية	٢,٧٦٢ مليون درهم	١,٥١٢ مليون درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٧٣٥ مليون درهم	٣,١٢٢ مليون درهم
قروض وسلفيات	٢١,٦٣٢ مليون درهم	٢١,١٤٠ مليون درهم
ودائع العملاء	٢٦,٢١٥ مليون درهم	٢٥,٠٠٣ مليون درهم

أعرب الشيخ محمد بن سعود القاسبي عن إرتيابه لنتائج البنك المحققة من عملياته في دولة الإمارات لاحقاً إلى ان التأخير في نشر البيانات المالية الموجزة المرحلية قد أصبح شيئاً من الماضي. كما عبّر عن أمله بأن يؤدي التوقيع الثلاثي على إتفاقية الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل إلى فتح آفاق جديدة نحو فترة رخاء وسلام تسمح للبنان من إستعادة عاقبته والوصول تدريجياً إلى إستقرار مالي.